

الملكة المغربية +«XMAX+ I ME»YOXO Royaume du Maroc

## LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07/02/2014





بنكيران واليازغي والمساري والدخيل والعثماني وآخـــ

## الصحراء.. سياسيون وإع

تأبيئية لروح ازعم، الاتحادي عبد الرحم، يوغييد . وهذا الأغير بصم هذا لللك بفسته الخاسة . بزاوجته بن جمله في الخافل الدولية والدفاع عنه في الشرق واقدرب . والتجرو على قول لا ومخالفة راي اللك الراحل المصر الثالي . حين دعاهذا الأخير إلى قكرة الاستفتاء .



■ إعداد أخبار اليوم

## إدريس بناني:

تعرف قضية الصحراء اليوم

تفاعلات على السنوي الدولي في أنفالات على السنوي الدولي في أروقة الإمم الشحدة، وفي المحلقة، ونقسم السباق على مريد من التعبلة، وتقرير مريد من التعبلة، وتقرير والإختاعي شخص الوضع والإختاع المحلسة والمحلسة والمحلسة والمحلسة والمحلسة والمحلسة والمحلسة والمحلسة والمحلسة والاقتماد، والمحلسة والمحلسة والاقتماد، والمحلسة والمحلسة والاقتماد، والمحلسة والاقتماد، والمحلسة والاقتماد، والمحلسة والاقتماد، والمحلسة والاقتماد، والمحلسة والاقتماد، والمحلسة والمحلسة والاقتماد، والمحلسة والمحلسة والاقتماد، والمحلسة والاقتماد، والمحلسة والمحلسة والاقتماد، والمحلسة والمحلس

## محمد اليازغي:

مده البالغي:
مجلس الاصحراء الآن عند
مجلس الاصن، وبالتالي، لا
محكيا أن تتصرف فيه لوحدنا،
محكيا أن تتصرف فيه لوحدنا،
الموسطة والحـوار، لكن رغم
الوسطة والحـوار، لكن رغم
الأسن بحعل المغرب عماللبا
الإسن بحعل المغرب مطالبا
المعاربة النين يعتبرون الا
على فكرة سائدة عند كثير من
المعاربة النين يعتبرون الا
مبيل المقافلة المؤصوع لاننا
القضية على نققة حاداً مادامة
المنافلة الملك كان محقا
اسس تأريخية وحصارية
المعاربة السعيا المغربي
بالمقافلة المستة على
المعاربة المستة على
المعاربة المستة المدربي
المعاربة المستعب المغربي
المعاربة الشعيا المغربي

اليازغي

لن نقنع أحدا

لا بالتاريخ ولا

بجذورنا الحضارية

فيالصحراءولا

بالقبائل.

العثماني

من غير المعقول أن

ووطن بانفصاليين

مرهونين بقرار دولة

أخرى

والبرلمان والإحراب والمجتمع مناك علاقات ثنائية. المدني، وبدالمتالي، على هؤلاء وعلى المغرابية أن ياخذوا وليتناقشوا المساورات الاتصال وفتح وقيات التعاقد أن قضية الوحدة الترابية والثنائية المحددة الترابية والثنائية والنئة بهواء القطاء متقدم والمصدراء سيكون أساسا والمساورات المساورات المس وجود المغرب والجزائر في خط الحضارية في المصخراء ولا والحيث الملاء عند التحجو المعقول المهار المهاء المهار المهار المهار المهار المهار المهار المهار المهار المهار

تحطي الحتق للمغرب بعده وسيساس الثقاؤي من التعاوض مع البوليساريو فقط مسلس الاستفاء، ولهذا انتقل التعاوض معراويون الخرون المناف التعاوض المعاوض المناف التعاوض المعاوض المناف التعاوض المعاوض ا

المساري

المساري: مسايرتنا

للطروحات التي

تفرض علينافي كل

مرحلة من مراحل هذا

الملف هي المشكل

ـرون حـــول مائدة النقاش بمقر مؤسسة بوعبيد

بقرار دولة أشري، علينا أن حساب هذا الملق، وظل بردد لتحكم الشاجاعة أن من الضروري الحديث عن معينا أن هي الضروري الحديث عن المنافض الله المنافض المنافض

هو إثبات الحقوق المشروعة على صحرائنا، وما استمعت مع الإشخاليات المطروحة، دوليا والمساوع القائد والمساوع القائد والمساوع القائد والمساوع القائد والمساوك المخطمي والتطورات الأطراف الأخدى والمشطورات المختلفة في الموقفة في المنطورات الأن رابعة علم فقد انتخرارا الأن رابعة علم وقتلها عقود اخرى، وقناعتي

وقبلها عقود أخرى، وقناعتي

الشخصية انتا سنبتظر مربدا من المنتظر مربدا من المنطقر المجدد الم

محمد بن سعيد ايت ايدر:

عليد إن سعيد بيد الجزاو ان هذا الوطن مازال بتشكل ولم يكتمل بعد ولا يمكن أن يتم حل مشكلة الصحراء إلا في إطار بناء وطن لم يتم مع مسكلة بهذا التعقر الداخلي وغير المصحراء يحاني من التباب المخبي في الصحراء بعاني من ارتباط واقتناء وهذه نقطة خطر والشباب الموجود في من الرتباط واقتناء وهذه نقطة خطر والشباب الموجود في حقوق الإنسان المحراء نشها الذي يعرح نا منا منا المحراء نقسها الذي يعرح لله منا المحراء نقسها الذي يعرح لله وضاء الذي يعرح لله وضاء المنا المحاداء المنا المنا لله وحدان الفصالي. الماذا هذا لله وحدان الفصالي. الماذا هذا للفائية هذا ما يجب

اي أن عليما التكيف معه بدّكام ويعقلية منفتحة.

اللف لم تحد له طبيعة سياسية، بل أصبح عنوانه للف المسلم ومنوانه المسلم والمسلم المسلم ال

آیت ایدر لا يمكن أن يتم حل

إطار بناء وطن مغربي بمقومات حداثية

مشكلة الصحراء إلافي





مستقبل الساكنة بمسارالقضية

نزاربركة









## عبد العالي حامي الدين:

وهي 1970 واجهتنا إسبانيا وتحداث ما واجهة إسبانيا وتحداث علا صدف مغربية كمواهدين ومقاتلين وتحداث علا صدف مغربية كمواهدين ومقاتلين وتحداث المجرائر، وهي بولية المجرائر، وهي بولية المجرائر، وهي مناك مشكل مشكل المتحداث المجرائر، لا سعود المجرائر المج

تدبير الملف منذ أك سنة لم يكن كله أخطاء ولم يكن ايضا كله إيجابيات، وبالتالي، علينا أن سلط الضوء على الإخطاء، لكن أيضا أن نعزز قط القوة لكن أيضا أن نعزز قط القوة عميدة، المخاللة العاد متعددة، الموجودة والمحصوب ويبدر المتلاق العادة تعددات الأول دولي وهي من النزاعات المورودة كالمورود إلى المورودة كالمورودة ك

بسير التحليان المحليات المسير التحليات المسير التحليات المحليات ا





وغائرتاحو،، ويتعلق

الأمر بحزب حماس الجزائري













الموظفون الذين تبعثهم

الدولة أغلبهم يكون



وفي 1970 واجهتنا إسباننا واحدة على المتدارات المتدارة عنه المتدارة وحدى والناس المتدارة عنه المتدارة وحدى والناس المتدارة عنه المتدارة والمتدارة المستدارة المتدارة المتدارة





محام اتهمه بعنع موكله المعتقل من التطبيب وتعريض حياته للموت... ومدير السجن يقول إنه استفاد من 12 فحص داخلي و3 فحوص خارجية

# التامك يواجه أول دعوة قضائية السجون التامك توليه إدارة السجون

€ داس محمد حرودي .

في سابقة، هذه العامي الإنصادي والقيادي بحزب الربس لتسكر بجهة قاس بحاضات مدر سجن بوركابر بشدو احتى قساس ومحمد المائي التنوي العام الجاديد المحون المتجاجا على حرصان موقلة المنقل من التطبيب ومنعة من زيارة شية عاجلة إنقال حداثة

وقال التويمي للحامي. ه مال له ب القبار اليوم، موكله للعلقل زروق ه والمالغ من العمر 16 م كوم بشلاث سنوات سجما فأفذا في قضمة الخبرر والجسرح السؤدي إلى عاشة والذي ينتظر أن يغامر الس شهر أمريل القادم اصبب مند ال الشهور من الإن بالام حادة في بطنه الحنته ارضنا ولا بقوى على الحركة، مما يقع بعائلت إلى الإنصال بي، فتوجهت إلى السين وطبت من الدير زيارة موظيء لاعه شمايل طي وترتشي انتظر غدة طويقاء قبل ان يطعوني بأن المسجين وقطس زيارتي أفاجا بوم اللاثاء الماضي مان إدارة السنجن لم تظفره بعضوري للإطعنتان غلى هالله المستعباء

وافداف التويمي ، الصلت تانية بعيير السجن واخبرته ان عائلة السجح مستعدة التكار بمساريق تطبيب ابنها التكار بمساريق تطبيب ابنها لناز خبال زيبارة ام العالج، البنها، مساء بوم الثالثاء المسبح متدورة مما يقعني إلى توجبه شكاية لوكيل اللك يستطفي الرميد، وإدر العلى المسلقي الرميد، وإدريس المسارمي رئيس الجلس



مجند سنالخ التابك

الوطني لحقوق الإنسان اطلب فيها عقتم تحقيق وتحميل المسؤولية لمدير السجن ورؤسائه بالمدويية العامة الادارة السجون بخصوص ما متسفر عنه الحالة الصحية

مرسم بناطر كليرا، هيث علق محمد بولمبني في الحسال هاتفي أجرته معه الخيار اليوم، قوله إن «الهامات المامي بنجلون عارية من الصحة، ومعلوماته عن اللف الطبي للسجين غير بقيقة، فالعنقل موضوع هذا الاحتجاع غير العرن، استفاد

السين وسلعت له ادوية، كما عرض طى السنتشى الجامعي الحسن الثاني يغاس 3 مرات كانت المرفا صبيحة اسس الشعيس، حيث اجري له كشف بالإنبعة، ومضيع للموسات طبية من قبل الطبيب المعالج، استنع فعلا عن نقاء المدامي بقاعة الزيارة بالسين ونحر الريارة مادام أنه تلبيت يرؤية الطبيب ولا حاجة له بالمحامي الطبيب ولا حاجة له بالمحامي بحصب ما نقله مدير السين عن الناب للمنقل

من 12 قمصا طبيا بمصحة





# الحكومة تشرع في صرف تعويضات معتقلين سياسيين سابقين

وأخيرا، وبعد طول انتظار، دقت ساعة الفرج. حكومة عبد الإله بن كبران تشرع في صرف تعويضات معتقلين سياسيين سابقين ظلت تسوية وضعيتهم المادية عالقة. فصباح أول أمس، كان مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعج بضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، الذين تقاطروا على المجلس من عدة مدن من أجل تسلم شيكات التعويض،

مبلّغ التعويض الذي حملته الشيكات الموقعة من قبل رئيس الحكومة عبد الإله بن كير ان الخميس الماضي، «حدد في 250 ألف درهم لكل ضحية»، يقول إدريس جدني، المعتقل السياسي السابق، الذي أكد أن طيلة أول أمس الأربعاء، «تسلم 124 معتقلا سياسيا سابقا شيكات تعويضاتهم، وذلك من أصل لائحة تضم 194 ضحية ممن شملهم التعويض المادي».

إدريمس جدني، الذي خبر دهاليز سجن درب «مولاي الشريف»، بالدار البيضاء، أكد أن عملية

تسليم شيكات التعويض تواصلت أمس، لتشمل ما تبقى من المعتقلين السياسيين السابقين، أي 70 ضحية المتبقية، غير أن عملية تسليم المبلغ المذكور لا نكون بشكل مباشر، فقد تسبقها إجراءات إدارية يقول جدني نتمثل في «توقيع الضحية على التزام بأنه تسلم مبلغ التعويض وذلك قبل عرضه على السلطات المحلية من أجل المصادقة عليه وإرجاعه إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان للاحتفاظ به كدليل إثبات.

وإذا كانت لائحة المعتقلين السياسيين السابقين، الذين شملهم التعويض المادي، قد تمت تسويتها بالكامل، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لللائحة الثانية، التي تضم 140 ضحية، والتي اختارت السكن الاجتماعي كتعويض، هذه الفئة لن تنتظر كثيرا، يقول جدني «فقد تم تأجيل تسوية ملفها إلى شهر مارس المقبل في انتظار تسوية كافة الإجراءات مع العمران، الشركة العقارية التي ستتولى تسليم الضحايا الشقق».

وبين الضحايا أصحاب التعويض المادي، ونظراؤهم

الذين اختار وا الشقق بمبلغ 250 ألف درهم، انتصب مشكل من هي الجهة، التي ستتكلف بتمويل إجراءات التسجيل والتحفيظ، بعدما أعلن ضحايا اللائحة الثانية «أنهم لا يملكون مبلغ التسجيل والتحفيظ»، يقول جدني، إلا بعد مناقشة المشكل داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضيف المصدر نفسه، تم التوصل إلى صيغة توافقية «النزم بموجبها المجلس بتأدية مبالغ تحفيظ و تسجيل الشقق».

و إذ أكان المعتقلون السياسيون السابقون قد خاضوا «معركة» طويلة من أجل الحصول على تعويضاتهم، والتي أفرج رئيس الحكومة عنها بعد توقيعه على مرسوم التعويض في أكتوبر الماضي، فإن «المعركة لم تنته بعد»، حسب جدني، الذي أعاد التشديد على الملفات التي وضعت خارج الأجل، ففي الوقت الذي تحصر ها لوائح المجلس الوطني لحقوق الإنسان في 8 حالات، يقول جدني إن «العدد أكبر من ذلك بكثير».

رضوات البلدي 🏿





# حقوقيو جهة بني ملال خريبكة ينظمون دورة

# ينية في موضوع «التدبير الإيجابي للنزاعات»

## و خريبكة: الشرقى بكريت

انطلقت صباح يوم الجمعة الماضي بخر ببكة ، أشغال الدورة التكوينية التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لبنى ملال وخريبكة لفائدة المكلفين بتنفيذ القوانين على صعيد الجهة حول موضوع «التدبير الإيجابي للنز اعات».

وحسب الاستاذ علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، فإن الدورة «تندرج

الوطنى لحقوق الإنسان ولجانه أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الجهوية من أجل إشاعة قيم وثقافة الإنسان ببني ملال وخربيكة»، حقوق الإنسان، وتعزيز سبل وذلك على مدى يومين عبر مقاربة التعاون المشترك مع مؤسسة مواضيع تهم «تملك مفهوم وطبيعة المكتب الشريف للفوسفاط، فئة وخصائص النزاع، والتدبير المكلفين بإنفاذ القوانين على صعيد الإيجابي للنزاعات، ومهام المسهل بنى ملال -خريبكة، والتي والتقنيات التي يستعملها، والمراحل تشمل بالأساس القضاة والمحامين الكبرى لتدبير النزاعات، ورجال السلطة والأمن والدرك ومنهجية تحليل النزاعات من أجل ومفتشى الشغل والمشرفين على تدبير إيجابي».

إطار مجهودات المجلس المؤسسات السجنية، فضلا عن





## برلمانيون ومختصون يسلطون الضوء على العبودية الجديدة التي تضاهي مداخليها مداخيل الاتجار في السلاح

غابت الحكومة عن حضور أشغال اليوم الدراسي الذي نظمه الفريق الاشتراكي بمجلس النواب يوم الثلاثاء 4 فبراير 2014 حول ظاهرة الاتجار في البشر، تحت شعار «من أجل قانون حاص لمناهضة الاتجار في البشر» وهو ما أشارت إليه البرلمانية الاتحادية عائشة لحماس التي أدارت هذا اليوم الدراسي، بالتأكيد على أن القطاعات الحكومية التي تمت مراسلتها للمساهمة في هذا اليوم الدراسي حول ظاهرة الاتجار في البشر، التي تعتبر النساء والأطفال أهم ضحاياه، كما أن مقترح قانون الخاص جاء بالتنسيق مع الاتحاد العمل النسائي لمدة ثلاثة سنوات لتهيء هذا المقترح. والذي يضم أربعة أبواب و30 مادة، أحمد الزيدي في كلمته التقديمية، أكد أن هذه المبادرة تأتي لإشراك الفاعلين لاغناء العمل التشريعي, خاصة في هذا المجال الذي نعتبره بالخطورة بمكان.... إذ هناك ضحايا كثيرون لهذه الظاهرة، وهي ذات بعد دولي، وتشكل حرقا لحقوق الإنسان واستغلالا منبوذا للإنسان، حيث يتم استغلال هذه الفئة في التسول والاتجار، وغيرها من الأشكال الحاطة بكرامة الإنسان. وكشف رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس النواب أن 27 مليون شخص يوجدون في وضعية العبودية في العالم تمثل النساء والفتيات 80% من هؤلاء الضحايا. ويشكل الاستغلال المجنسي أكثر أشكال الاتجار بالبشر شيوعا, إذ يبلغ 79% أما عمل السخرة فبلغ 18% وتقدر قيمة التحارة السنوية للمتاجرين بالأشخاص وأوضح أن العديد من الدول سنت قوانين خاصة, مثل الإمارات المتحدة وقطر ومصر. والمغرب بحكم موقعه الجغرافي أصبح موطن استقبال للهجرة السرية. كما كشف أن شبكات الاتجار في البشر ارتفعت في المغرب، إذ أن المصالح الأمنية فككت 405 شبكة تنشط بين الدار البيضاء والقنيطرة, واعتبر أن هذا اللقاء خطوة ايجابية لتعميق النقاش شوع هذا الموضوع.

عبد اللطيف وهبي, رئيس لجنة العدل والتشريع بالغرفة الأولى، أوضح أن هذا المقترح بالدرجة الأولى هو إنساني، إذ رأى أن هناك نوعا من الاجماع حول الموضوع، ولا يعتقد أن أحدا سيعارضه.

من جانبه كشف الأستاذ محمد خشاني المختص في الهجرة، أن عدد المهاجرين السريين في المغرب يعد بالآلاف. وأوضح أنه في العشر سنوات الأخيرة عرفت الجارة الإسبانية دخول 150 ألف مهاجر سري من حنوب الصحراء. وبخصوص الحالة المغربية، كشف الخبير محمد خشاني أن أهم جنسية متواجدة بالمغرب من المهاجرين السريين، والتي تأتي على قائمة الجنسيات الإفريقية، هناك الجنسية النيجيرية، حيث يمثل عدد المهاجرين من هذه الدولة الافريقية 16%، في حين يمثل المهاجرون من مالي نسبة 13% و 13% من السينغال، و 9% من ساحل العاج. وكشف الباحث أن المغرب يضم 40 جنسية مختلفة, إذ هناك من بحاوز ست دول لكي يصل إلى المغرب. ويمثل الرجال المهاجرون السريون 80% في حين تشكل النساء 20%، في حين أن معدل سن هؤلاء هو 27 سنة أغلبهم شباب وفي مقتبل العمر, وأوضح أن 82% من هؤلاء عازبون، و 15% متزوجون، و 3% مطلقون 9 أرامل. في حين أن 31% لا مستوى دراسي لهم و 16% ذوو مستوى عال ، يتجاوزون المغرب الذي لا يتعدى 8%.

وأوضح أن هؤلاء المهاجرون السريون تعرضوا لمشاكل ومعاناة عديدة. منها الجوع والعطش والملاحقة الأمنية، إذ 44% منهم تعرضوا للاعتداء و43% إلى الموت. كما كشف أن عدد الضحايا يتزايد باستمرار ومنهم من يموت غرقا في البحر أو في الصحراء. ١١ل الحدود و 40 من جانبه اعتبر أحمد توفيق عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الاتجار في البشر انتهاك لحقوق الإنسان, لأنه ينتهك حقهم في الحرية كما يستغل الأطفال والنساء. وقدم أحمد توفيق خلاصة المدرسة المنتجزة من طرف المجلس, حيث أكد أن القانون المجائي المغربي لا ينظر للاتجار بالبشر على أساس أنه جريمة قائمة الذات. محمد عامر عضو الفريق الاشتراكي ووزير الهجرة السابق أوضح أن هناك ترسانة قانونية مهمة, لكن دعا الى تحيينها حتى تتلاءم مع الواقع الحالي وروح الدستور الجديد، مثل القانون 02.03 الحناص بالهجرة والصادر سنة 2003، حيث شدد على ضرورة تحيينه كما كشف أن هناك عيبا مؤسساتيا، على اعتبار غياب تصور مندمج للعديد من القطاعات المعنية, كما شدد على دور المجتمع المدني في هذه السياسة الجديدة ورأى أن المغرب بذل مجهودات في محارية الهجرة وتجارة البشر. واعتبرت نزهة العلوي المسؤولة باتحاد العمل النسائي, أن هذه الظاهرة خطيرة مثل الاتجار في النساء, حيث تستغل فقر وحاجة المغربيات ورغبتهن في العيش الكريم، كما أوضحت أن العديد من الضحايا لا يربدن التصريح بأسمائهن ورأت أن أماكن الحلاقة والتحميل هي بؤر يتم استدراج فيها الفتيات وإغرائهن للعمل في إلعيش الكريم، كما أوضحت أن العديد من الضحايا لا يربدن التصريح بأسمائهن ورأت أن أماكن الحلاقة والتحميل هي بؤر يتم استدراج فيها الفتيات وإغرائهن للعمل في إخضاعهن للعنف والتحويم، كما كشفت أن عمليات التحسيس والتوعية يقيان غير كافيين، مطالبة باعتماد آليات أخرى من أجل ردع هذه الظاهرة ودعا محمد النشناش ورئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان السلطات لاتخاذ إجراءات للحد من دعارة المغربيات بدول الخليج، ونوه بالمقترح الذي تقدم به الفريق الاشتراكي، وكشف أن المغربيات بلول الخليج، ونوه بالمقترح الذي تقدم به الفريق الاشتراكي، وكشف أن المغربيات موضحا أن هناك شبه تواطؤ أمني في هذه الظاهرة.

علي لطفي باسم المنظمة الديمقراطية للشغل, سلط الضوء على الوضعية المأساوية للمهاجرين حنوب الصحراء وكذلك العاملات الفيلبينيات بالمغرب. اللاتي يتم حجز جوازات سفرهن، بالإضافة إلى المعاناة التي يتعرض لها هؤلاء المهاجرون السريون. كما تم تقديم شهادات في الموضوع من خلال إحدى العاملات الفيلبينيات، وقد حضر اللقاء أيضا العديد من الأفارقة المعنيين بحذه الظاهرة.

http://www.maghress.com/alittihad/190826





## الحكومة تشرع في صرف تعويضات معتقلين سياسيين سابقين

وأخيرا، وبعد طول انتظار، دقت ساعة الفرج. حكومة عبد الإله بن كيران تشرع في صرف تعويضات معتقلين سياسيين سابقين ظلت تسوية وضعيتهم المادية عالقة، فصباح أول أمس، كان مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذين تقاطروا على المجلس من عدة مدن من أجل تسلم شيكات التعويض.

مبلغ التعويض الذي حملته الشيكات الموقعة من قبل رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران الخميس الماضي، «حدد في 250 ألف درهم لكل ضحية»، يقول إدريس جدني، المعتقل السياسي السابق، الذي أكد أن طيلة أول أمس الأربعاء، «تسلم 124 معتقلا سياسيا سابقا شيكات تعويضاتهم، وذلك من أصل لائحة تضم 194 ضحية ممن شملهم التعويض المادي».

إدريس جدني، الذي خبر دهاليز سجن درب «مولاي الشريف»، بالدار البيضاء، أكد أن عملية تسليم شيكات التعويض تواصلت أمس، لتشمل ما تبقى من المعتقلين السياسيين السابقين، أي 70 ضحية المتبقية، غير أن عملية تسليم المبلغ المذكور لا تكون بشكل مباشر، فقد تسبقها إجراءات إدارية يقول جدني تتمثل في «توقيع الضحية على السلطات المحلية من أجل المصادقة عليه وإرجاعه إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان للاحتفاظ به كدليل إثبات. وإذا كانت لائحة المعتقلين السياسيين السابقين، الذين شملهم التعويض المادي، قد تمت تسويتها بالكامل، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لللائحة الثانية، التي تضم 140 ضحية، والتي اختارت السكن الاجتماعي كتعويض، هذه الفئة لن تنتظر كثيرا، يقول جدني «فقد تم تأجيل تسوية ملفها إلى شهر مارس المقبل في انتظار تسوية كافة الإجراءات مع العمران، الشركة العقارية التي ستتولى تسليم الضحايا الشقق».

وبين الضحايا أصحاب التعويض المادي، ونظراؤهم الذين اختاروا الشقق بمبلغ 250 ألف درهم، انتصب مشكل من هي الجهة، التي ستتكلف بتمويل إجراءات التسجيل والتحفيظ، بعدما أعلن ضحايا اللائحة الثانية «أنحم لا يملكون مبلغ التسجيل والتحفيظ»، يقول جدني، إلا بعد مناقشة المشكل داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضيف المصدر نفسه، تم التوصل إلى صيغة توافقية «التزم بموجبها المجلس بتأدية مبالغ تحفيظ وتسجيل الشقق».

وإذ اكان المعتقلون السياسيون السابقون قد حاضوا «معركة» طويلة من أجل الحصول على تعويضاتهم، والتي أفرج رئيس الحكومة عنها بعد توقيعه على مرسوم التعويض في أكتوبر الماضي، فإن «المعركة لم تنته بعد»، حسب حدي، الذي أعاد التشديد على الملفات التي وضعت حارج الأجل، ففي الوقت الذي تحصرها لوائح المجلس الوطني لحقوق الإنسان في 8 حالات، يقول جدني إن «العدد أكبر من ذلك بكثير»

http://www.marocpress.com/alahdat-almaghribia/article-389217.html





## اللجنة الجهوية لحقوق الانسان تعلن ميلاد جائزة الصحراء للصحافة.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة تصنع الحدث من جديد وتعلن بالتعاون مع نادي الصحافة بالعيون ، عن ميلاد جائزة الصحراء للصحافة ومرة أخرى تثبت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ( العيون السمارة ) عن تميزها بإحتضافها للمبادرات المتفردة وذلك بعد أن تقرر تقديم اللحم الكامل لمشروع جائزة الصحافة بالمحيوة المضوفة بالعيون ، وبهذه الخطوة يدشن المجلس الوطني ومن خلاله اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ( العيون السمارة ) مرحلة جديد بالإهتمام بالجيل الجديد من حقوق الإنسان لاسيما وأن هذا النشاط سيمكن من تسليط الضوء على الثقافة الحسانية ومدى حضورها في المشهد الإعلامي مع تأسيس لثقافة التنافس الشريف بين كل التحارب الناجحة في هذا الجال دون نسيان تكريم رجال ونساء الإعلام عمى المستوى الوطني السمارة ) ونادي الصحافة بنجاحهم في إخراجه للوجود بعد محاولات ، و للأمانة وبتنظيم هذا الحدث تنضاف نقط جديدة لرصيد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ( العيون السمارة ) ونادي الصحافة بنجاحهم في إخراجه للوجود بعد محاولات سابقة فاشلة ليضرب الجميع موعد مع هذه التظاهرة التي ستكرس نفسها كتقليد سنوي.





## اللجنة الجهوية لحقوق الانسان تعلن ميلاد جائزة الصحراء للصحافة.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة تصنع الحدث من جديد وتعلن بالتعاون مع نادي الصحافة بالعيون ، عن ميلاد جائزة الصحراء للصحافة ومرة أخرى تثبت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ( العيون السمارة ) عن تميزها بإحتضافها للمبادرات المتفردة وذلك بعد أن تقرر تقديم اللحم الكامل لمشروع جائزة الصحافة بالمحيوة المضوفة بالعيون ، وبهذه الخطوة يدشن المجلس الوطني ومن خلاله اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ( العيون السمارة ) مرحلة جديد بالإهتمام بالجيل الجديد من حقوق الإنسان لاسيما وأن هذا النشاط سيمكن من تسليط الضوء على الثقافة الحسانية ومدى حضورها في المشهد الإعلامي مع تأسيس لثقافة التنافس الشريف بين كل التحارب الناجحة في هذا الجال دون نسيان تكريم رجال ونساء الإعلام عمى المستوى الوطني السمارة ) ونادي الصحافة بنجاحهم في إخراجه للوجود بعد محاولات ، و للأمانة وبتنظيم هذا الحدث تنضاف نقط جديدة لرصيد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ( العيون السمارة ) ونادي الصحافة بنجاحهم في إخراجه للوجود بعد محاولات سابقة فاشلة ليضرب الجميع موعد مع هذه التظاهرة التي ستكرس نفسها كتقليد سنوي.





## اللجنة الجهوية لحقوق الانسان تعلن ميلاد جائزة الصحراء للصحافة.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة تصنع الحدث من جديد وتعلن بالتعاون مع نادي الصحافة بالعيون ، عن ميلاد جائزة الصحراء للصحافة ومرة أخرى تثبت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ( العيون السمارة ) عن تميزها بإحتضافها للمبادرات المتفردة وذلك بعد أن تقرر تقديم اللحم الكامل لمشروع جائزة الصحافة بالمحيوة المضوفة بالعيون ، وبهذه الخطوة يدشن المجلس الوطني ومن خلاله اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ( العيون السمارة ) مرحلة جديد بالإهتمام بالجيل الجديد من حقوق الإنسان لاسيما وأن هذا النشاط سيمكن من تسليط الضوء على الثقافة الحسانية ومدى حضورها في المشهد الإعلامي مع تأسيس لثقافة التنافس الشريف بين كل التحارب الناجحة في هذا الجال دون نسيان تكريم رجال ونساء الإعلام عمى المستوى الوطني السمارة ) ونادي الصحافة بنجاحهم في إخراجه للوجود بعد محاولات ، و للأمانة وبتنظيم هذا الحدث تنضاف نقط جديدة لرصيد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ( العيون السمارة ) ونادي الصحافة بنجاحهم في إخراجه للوجود بعد محاولات سابقة فاشلة ليضرب الجميع موعد مع هذه التظاهرة التي ستكرس نفسها كتقليد سنوي.









## السيد الصبار يبرز خصوصيات التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية

أبرز الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار يوم الخميس بسلا الخصوصيات التي ميزت التحربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية وذلك في ضوء التحارب الوطنية حول العالم.

وأوضح السيد الصبار خلال لقاء مفتوح نظمته جمعية أبي رقراق حول موضوع " التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية على ضوء التجارب الوطنية في العالم" أن التجربة المغربية جاءت "ثمرة نضال عائلات الضحايا وعدد من الجمعيات الحقوقية التي تبنت مطالبها وإرادة صناع القرار في طي صفحة الماضي واستشراف مستقبل يقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

وأكد أن إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة التي باشرت معالجة الانتهاكات الحقوقية سنة 2004 جاء تتويجا لمسلسل الإصلاحات الذي انخرطت فيه المملكة منذ بداية التسعينيات وذلك بالخصوص من خلال الشروع في مراجعة عدد من التشريعات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وأشار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية تميزت عن نظيراتها في الدول الأخرى بكونها تعد غير مسبوقة في العالمين العربي والإسلامي وأنها اشتغلت على الانتهاكات التي حدثت خلال مدة طويلة تتجاوز الأربعين سنة (من 1956 إلى سنة 1999). وسلط السيد الصبار الضوء على مرتكزات مقاربة هيئة الإنصاف والمصالحة في معالجة الملف والمتمثلة على الخصوص في الكشف عن الحقيقة باعتبار ذلك حقا فرديا وجماعيا وجبر ضرر الضحايا من خلال التعويض المادي وغيره وبلورة ضمانات وتدابير للحيلولة دون تكرار تلك الانتهاكات.

وأكد أن عمل الهيئة مكن من اكتشاف أو تدقيق أو تحديد هوية مئات الأشخاص الذين توفوا رهن الاختفاء والاحتجاز أو الاعتقال التعسفي كما أن التوصيات التي خلصت إليها وجدت طريقها إلى دستور المملكة لسنة 2011.

وفي معرض استشرافه لفرص نجاح تجارب مماثلة للعدالة الانتقالية في دول الربيع العربي أكد السيد الصبار أنه باستثناء التجربة التونسية التي أبانت نخبتها السياسية على قدرة كبيرة على تدبير الاختلافات السياسية بطريقة توافقية فإن فرص تحقيق عدالة انتقالية فعالة على المدى القريب تبدو "ضئيلة" في باقي الدول. من جهة أخرى أبرز السيد الصبار مجالات تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تم إحداثه محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مارس 2011 وكذا الاختصاصات التي أضحى يتوفر عليها والمكانة الهامة التي بات يحظى بحا سواء لدى الفاعلين الوطنيين أو الدوليين.

يذكر أن هذا اللقاء الذي احتضنه مقر جمعية أبي رقراق في سلا يندرج في إطار سلسلة اللقاءات الثقافية والفكرية والإبداعية التي تطمح من خلالها الجمعية إلى دعم ملف ترشيح سلا لتصنيفها تراثا وطنيا وعالميا.

 $http://www.khbirate.com/news/39153/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1_%D9%8A%D8%AB$D8%B1%D8%A8$D8%B1%D8%AB$D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%884%D8%AA7%D9%AA7%D9%AA7MD9%AA7MD9%AA7MD9%AA7MD9%AA7MD9%AA7MD9%AA7MD9%AA7MD9%AA7MD9%AA7MD9%AA7MD9%AA7MD9%AA7MD9%AA7$ 

https://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A51%D9%8A%D8%B1%D8%B2-%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D9%8A%D8%A-%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%A5%D8%A9-%D9%A9-%

http://www.inewsarabia.com/328/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A7%D9%8A4%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A8%D8%A7%D8%A7%D8%A64%D8%A5%D9%8A3%D8%A7%D9%A7%D9%





# حقوقيون يبحثون صيغ إقرار عقوبات بديلة عن الحبس ضمن القوانين الجنائية

الدراسات أظهرت عدم جدوى وقلة فعالية كل السياسات الجنائية المتعلقة بالردع والتجريم

## صحيفة الناس كا المحم

صحيفة الناس الحملة المساوية ا



حقوق الإنسان، ومع شروط وقواعد المحاكمة العابلة. وشعد، في السياق ذاتب، على إهمية إقرار العقوبات البديلة في كل القوائري ذات الطاعب الجنائي، وحداً الرعاباة اللاحظة، التي يقرض أن تسبقها عابلة خاصة قل ماغادرة المحكومين للسجن بعد انتهاء مدة الإعتقال. على ضوء التوصيات التي انتهى إليها الدوار الوطني حول اصلاع منظوم يلم العقالة، في ما يتعلق الوطنيات العقابية، فضلا عن إبر الع اتفاقلت ثنائية للتقاون مع بعض الدول في هذا المجال، وذلك في إطار حرص الوزارة على تكوين القضاة في مجال العقوبات البدية. العقوبات النبلية. من جهته، أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أوريس اليزمي، الحاجة الملحة إلى تطوير النظم الجنائية بالبلدان العربية، وذلك من خلال تغيير بعض المقتضيات الجنائية التي لا تقلاءم مع مبادئ

بعد المهاء مدة الإعتقال. وسجل، من جهة آخرى، أن شعوب البلدان العربية تتطلع بشكل منزايد إلى عدالة منصفة وعادلة، وإلى احترام كرامتها، مما يقرض تكثيف الجهود الجماعية من أجل التفكير والقيام بإعادة دراسة القوائين المتعلقة





بالحقوق والحريات، بدءا بالتشريعات الحنائية.

بالحقوق والحريات، بدما بالتشريعات الجنائية. مرحهها، دعة الميدرة الإقسامية المعتقد المعتقد المعتقد المعتقد المعتقد والتسريع المحتوجة المعتقد المعتقد المعتقد المعتقدة المعتقدة المعتقدة والمعتقدة المعتقدة المعتقددة المعتقدة المعتقد

الإقليمي واستعراض مختلف التجارب الناجحة في هذا المجال، ولتسليط الضوء على مسالة إصلاح والتراكية بما ينسجم مع معايير والتراكية بما ينسجم مع معايير والتراكية بما ينسجم مع معايير والتراكية المجارة الجريقة المواقع التوقيق التوقيق التوقيق التوقيق التوقيق التوقيق المخال ومضر والمسارت التي المتقالة ومضر والمسارة المنات المسارة المنات المسارة المنات المسارة المنات المسارة المنات المسارة المنات المسارة والمسارة المسارة ال



• Le CNDH forme le personnel 374968 de RAM Le Conseil national des droits de

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) s'apprête à lancer un programme de formations sur la diversité et la non-discrimination en faveur du personnel de Royal Air Maroc (RAM). Les premières séances sont prévues pour

avril prochain. RAM, qui prévoit de recruter bientôt des effectifs sénégalais à bord de ses avions mais également des cadres (voir L'Economiste du 4 février 2014), entend préparer ses collaborateurs à sa nouvelle identité «naturellement africaine». A.Na

# La Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus, un modèle et une référence au niveau arabe

A Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus représente un modèle et une référence au niveau arabe, a affirmé la directrice régionale du "Penal Reform International (PRI)" pour l'Afrique du Nord et le Moyen-Orient (MENA), Mme Taghreed Jaber.

Cette fondation est une institution unique en son genre dans le monde arabe, créée dans le but de promouvoir des programmes d'éducation et de formation professionnelle pour favoriser la réinsertion socioprofessionnelle des détenus, a-t-elle dit à l'occa-

sion des travaux d'un colloque initié sous le thème "Les politiques pénales dans le monde arabe et leur impact sur les systèmes correctionnels: les peines alternatives et l'accompagnement post-carcéral" (04-05 février). Le PRI œuvre à généraliser cette expérience maro-caine aux autres pays arabes, a-t-elle souligné, faisant savoir que cette organisation lancera en Jordanie une fondation similaire dédiée à la réinsertion des détenus.

Le colloque offre l'occasion aux autres pays pour s'informer de près de l'expérience marocaine pionnière dans le domaine de la réinsertion des détenus au niveau arabe, a indiqué Mme Taghreed Jaber, relevant que la question de la réinsertion des détenus s'avère d'une grande importance et d'une grande actualité dans le monde arabe.

Et de poursuivre que l'élaboration d'une politique de réinsertion socioprofessionnelle des détenus est de nature à réduire le taux de récidive et l'encombrement dans les établissements pénitentiaires dans le monde arabe.

Par ailleurs, Taghreed Jaber, s'est félicitée du Haut patronage de SM le Roi Mohammed VI accordé à cette rencontre, ce qui traduit la Haute sollicitude du Souverain envers la question de la réinsertion des détenus et celle concernant la réforme de la justice et du Code pénal.Cet intérêt au plus haut niveau de l'Etat aux questions de la réforme de la justice correctionnelle, et des établissements pénitentiaires en particulier, traduit un engagement Royal en faveur de l'humanisation du milieu carcéral et du respect des valeurs de la justice et des droits de l'Homme, at-elle relevé. Mme Jaber a souligné que cet intérêt Royal pour la question des



réformes en général, et celle de la justice en particulier, s'est traduit par le lancement du dialogue national sur la réforme de la justice.

Elle a souligné que la rencontre vise à attirer l'attention sur l'urgence d'une évolution du système pénal dans le monde arabe, par la modification des dispositions pénales non conformes aux principes des droits de l'Homme.

Ce colloque s'inscrit dans le cadre d'un projet régional mis en œuvre par le PRI dans plusieurs pays dont l'Algérie, l'Egypte, la Tunisie, le Yémen et la Jordanie, visant à renforcer les droits des catégories vulnérables au sein des prisons, a-t-elle expliqué. Organisée sous le Haut Patronage de SM le Roi Mohammed VI, par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), en partenariat avec la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus et le PRI, cette rencontre a pour objectif de mettre l'accent sur la nécessité de la mise en place d'une politique pénale globale et intégrée à même de prévenir le crime, de réduire le taux de la récidive et de faciliter la réinsertion à travers l'intégration des peines alterna-

Ce colloque, qui vise également à promouvoir la prise en charge post-carcérale des détenus, a été marquée par la participation d'une vingtaine d'experts internationaux de différents pays. Les participants à cette rencontre ont débattu de thèmes se rapportant à "l'évolution du système pénal et correctionnel international", des "alternatives aux peines privatives de la liberté, piller d'une réforme moderne" et de "l'accompagnement post-carcéral dans le monde arabe".



## Les pays arabes appelés à instituer les peines alternatives dans leurs législations pénales

juristes et des experts dans le domaine de la réforme judiciaire ont appelé les pays arabes, mercredi à Marrakech, à procéder à des réformes de leurs législations pénales pour intégrer les peines alternatives et instaurer des mécanismes d'accompagnement post-carcéral à même d'assurer une réinsertion socio-économique des détenus.

A l'issu de deux jours de débats d'un colloque sur le thème «Les politiques pénales dans le monde arabe et leur impact sur les systèmes correctionnels: les peines alternatives et l'accompagnement post-carcéral», les participants affirment dans leurs recommandations que les peines correctionnelles privatives de liberté ont prouvé leurs limites et inefficacité, d'où la nécessité de mettre en place des politiques pénales et des systèmes correctionnels intégrés capables de lutter contre la récidive et de faciliter la réinsertion professionnelle

La nécessité de réformer les systèmes correctionnels dans le monde arabe et leur harmonisation avec les concepts modernes et les conventions internationales des droits de l'Homme, inclue en premier lieu ces dispositions notamment au profit de la catégorie des personnes fragiles (les femmes, les personnes âgées, les mineurs, les personnes souffrant de maladies chroniques, les handicapés et les immigrés).

Les peines correctionnelles privatives de liberté ont prouvé leurs limites et inefficacité, d'où la nécessité de mettre en place des politiques pénales et des systèmes correctionnels intégrés capables de contenir et de lutter contre la récidive et de faciliter la réinsertion professionnelle des détenus.

Les participants à cette rencontre ont également invité les pays arabes à initier des rencontres thématiques au sujet des peines alternatives et de l'accompagnement post-carcéral en vue d'échanger les expériences et de prendre en modèle les expériences réussies dans ce domaine.

Les recommandations appellent aussi à une démarche participative associant l'ensemble des intervenants (magistrats, barreau, société civile) pour instaurer l'approche appropriée des peines alternatives et mener des campagnes de sensibilisation à ce sujet auprès des citovens.

Concernant l'accompagnement post-carcéral et la réinsertion sociale, les participants affirment la nécessité de reconnaître ce droit dans la législation pénale et d'engager la responsabilité de l'Etat dans sa mise en application.

A cet effet, les recommandations de la rencontre appellent à mettre sur pied des programmes d'intégration comprenant la formation professionnelle au sein des établissements pénitentiaires et des mesures d'accompagnement pour assurer l'intégration socioéconomique des détenus.

Pour entourer ces mesures des garanties de succès, les participants ont appelé à l'implication de la société civile et du secteur privé dans la mission de réinsertion des détenus.

Lors des travaux de cette rencontre, la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus a été citée en modèle en matière d'accompagnement post-carcéral et d'intégration des détenus.

Lors de ces assises, plusieurs anciens détenus sont venus témoigner de leur expérience avec la Fondation qui les a épaulés et aidés à s'intégrer dans la société à travers des projets générateurs de revenus et des formations professionnelles

Organisé sous le Haut Patronage de SM le Roi Mohammed VI, par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), en partenariat avec la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus et le Penal Reform international (PRI), ce colloque international a pour objectif de promouvoir une politique pénale globale et intégrée à même de prévenir le crime, de réduire le taux de la récidive et de faciliter la réinsertion des détenus.

La rencontre a été marquée par la participation d'une vingtaine d'experts internationaux de différents pays.

Les participants à cette rencontre ont débattu de thèmes se rapportant à «l'évolution du système pénal et correctionnel international», des «alternatives aux peines privatives de la liberté, pilier d'une réforme moderne» et de «l'accompagnement post-carcéral dans le monde arabe».



## Un migrant devant le Tribunal militaire

Procès. Des dizaines de militants associatifs et syndicaux se sont rassemblés, le 3 février, pour dénoncer le sort réservé à Mamadou Diarra et exiger un procès équitable. Accusé d'un jet de pierre qui aurait mortellement blessé un militaire marocain lors d'une opération des autorités pour empêcher des migrants de passer le mur de Melilia, ce jeune Malien, alors âgé de 18 ans, avait été arrêté en juillet 2012. Depuis, il est détenu à la prison de Salé et n'a été entendu qu'une fois lors de l'enquête − il ne parle ni arabe, ni français. Son procès doit se tenir devant le Tribunal militaire de Rabat, alors même qu'il y a un an, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) préconisait l'abandon des poursuites de civils devant de telles instances. ■ J.C. Cool Depuis de l'accept de l'enquête − il ne parle ni arabe, mational des droits de l'homme (CNDH) préconisait l'abandon des poursuites de civils devant de telles instances. ■ J.C. Cool Depuis de l'enquête − il ne parle ni arabe, mational des droits de l'homme (CNDH) préconisait l'abandon des poursuites de civils devant de telles instances. ■ J.C. Cool Depuis de l'enquête − il ne parle ni arabe, mational des droits de l'homme (CNDH) préconisait l'abandon des poursuites de civils devant de telles instances. ■ J.C. Cool Depuis de l'enquête − il ne parle ni arabe, mational des droits de l'homme (CNDH) préconisait l'abandon des poursuites de civils devant de telles instances. ■ J.C. Cool Depuis de l'enquête − il ne parle ni arabe, mational des droits de l'homme (CNDH) préconisait l'abandon des poursuites de civils devant de telles instances.





# Le CESE, le CNDH..., échappent à l'emprise de Benkirane

Leurs secrétaires généraux seront nommés par dahir et non par décret.

voilà une nouvelle décision qui risque de ne pas plaire aux islamistes du PJD. En déclarant non conforme à la Constitution l'article relatif à la nomination du secrétaire général du CESE, le Conseil constitutionnel met de facto hors de portée du chef du gouvernement toute une pléiade d'organismes de bonne gouvernance et de régulation.

Concrètement, le conseil a rejeté l'article 29 du projet de loi organique du Conseil économique, social et environnemental fraîchement adopté par le Parlement. Ledit article précise que le secrétaire général est nommé par décret au sein du conseil du gouvernement. Partant de là, ce poste-clé dans l'institution se retrouve sous la



coupe du chef du gouvernement. Contrôler ce poste, en nommant son titulaire, permettrait à Benkirane de garder un œil non seulement sur ce conseil, mais également sur toutes les autres instances de bonne gouvernance prévues par la Constitution en nommant, de la même manière, leurs secrétaires généraux. Nous parlons ici des instances supposées garder leur neutralité et indépendance par rapport aux autres pouvoirs, exécutif, législatif et judiciaire, comme le CNDH pour lequel les islamistes n'ont pas de place dans leur cœur. C'est également le cas de l'INPC ou encore le Conseil de la concurrence, le Médiateur, le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger. Bref, toutes les instances prévues par les articles 161 à 170 de la Constitution.

Pour garantir l'indépendance et la neutralité du CESE (et des autres instances similaires), la justice constitutionnelle a décidé que la nomination de leurs secrétaires généraux (tout comme celle de leurs présidents) devrait être confiée à une autorité supérieure, le Souverain, notamment par voie de dahir 

TAE.





## Les droits de l'enfant ont leur place au Siel



Le Salon international de l'édition et du livre (Siel), à Casablanca du 13 au 23 février, sera enrichi cette année d'un nouveau stand dédié aux droits des enfants. L'initiative vient du Conseil national des droits de l'homme (CNDH).

« Il faut donner la parole à l'enfant. Ce n'est qu'ainsi qu'il sera conscient de ses droits », a expliqué Driss El Yazami, président du CNDH, lors d'une rencontre à Casablanca fin janvier, au cours de laquelle il a annoncé la présence de ce stand.

http://www.medias24.com/A-suivre/8887-Les-droits-de-l-enfant-ont-leur-place-au-Siel.html